

الافتتاحية

أي جامعة نريد...!!؟

أصاب الجامعات الفلسطينية ما أصاب جميع المؤسسات الفلسطينية من ضرر بفعل سنوات الاحتلال الطويلة، وممارساته القمعية والتجهيلية المتشعبة. وخلال سنوات الاحتلال العنيفة، تمكنت الجامعات الفلسطينية من الصمود في وجه سياسات الاحتلال الغاشمة، وتصدّر قائمة بناء الفعل المقاوم ضد الاحتلال، وتعليم عشرات آلاف الطلبة في التخصصات المختلفة، ورفد الحركة الفلسطينية بالقادة السياسيين والكتاب والصحافيين والمعلمين والاقتصاديين والاجتماعيين. ويحق للشعب الفلسطيني أن يفاخر اليوم، وهو الذي عانى وكابد، ولا يزال، من أفعال الاحتلال وسياساته، بوجود إحدى عشرة جامعة تغطي مساحة بلاده الجغرافية، والعديد من التخصصات التي تلبي بعض حاجاته التنموية.

وعلى الرغم من الدور الريادي الذي لعبته الجامعات الفلسطينية في عملية البناء، ولا تزال تلعبه حتى اليوم، إلا أن المستجدات التي شهدتها الساحات المحلية والإقليمية والدولية في العقود الأخيرة، وتعدّد الجامعات في بلادنا، يفرضان علينا التوقف على حدود هذه التجربة، بهدف طرح أسئلة مفتوحة حول دور الجامعة في بناء المجتمعات الحديثة. عند طرح هذا الموضوع علينا التحلي بروح النقد والموضوعية العلمية. وعلينا طرح الأسئلة التي تقضي الإجابة عليها إلى فتح نوافذ تطل على آفاق المستقبل المنشود.

السؤال المركزي هنا، هو: أيّ جامعة نريد؟

في كلمة كهذه لا يمكننا استعراض تطور الجامعات الفلسطينية. كما لا يمكننا أيضاً تقييم تجربتها. إلا أنه، ومن واقع متابعتنا العامة لمسيرة هذه الجامعات، يمكننا طرح أسئلة مشروعة حولها، علّنا نفتح دفتري متعطشة أوراقه البيضاء للإجابة عن هذه الأسئلة:

- * هل الجامعات الفلسطينية قادرة على تلبية احتياجات مجتمعها وفق رؤى التحديث وشروط المعاصرة؟
- * هل تتبع هذه الجامعات أنظمة تعليم تتواءم مع متطلبات العصر، وشروط العيش فيه؟
- * هل تقوم بدورها المجتمعي بالشروط والفاعلية المطلوبين؟
- * هل تعمل على إرساء مبادئ ديمقراطية التعليم؟
- * هل يقوم نظام القبول فيها على أساس الاختيار أم الإلزام؟
- * هل تقوم الدوائر المختصة في هذه الجامعات بتقديم الإرشاد المطلوب للطلبة المتقدمين إليها؟
- * هل تراعي الاحتياجات الاجتماعية للطلبة من الجنسين؟
- * هل تلتزم بالمعايير الدولية الخاصة بمبدأ الحق في التعليم؟
- * هل تطبق الجامعات الفلسطينية في أنظمتها التعليمية، وبرامجها، ورؤاها، مبادئ التقليد أم التجديد؟
- * هل تعتمد في أساليبها التعليمية على مبدأ التلقين، أم الإبداع العلمي والبحثي؟

في هذا العدد من نشرة "تعليم حر" حاولنا الاقتراب كثيراً من قلب الجامعات الفلسطينية، وملامسة واقعها عن قرب، في محاولة منا لوضع عناوين عريضة تدور حول هذه الجامعات. لقد كان قرار هيئة التحرير بتخصيص محور هذا العدد حول الجامعات الفلسطينية نابعاً من ضرورة فتح هذا الملف، نظراً لما تشكله الجامعات من أهمية في عملية البناء المجتمعي،

وتأهيل القوى البشرية الفادرة على قيادة هذه العملية، والمشاركة فيها بفاعلية وإبداع. وما الأسئلة المطروحة إلا جزء من هذا الملف، حاولنا الاجتهاد في تقديم رؤى حول بعضها. ومن أجل تلافي التنظير عن بُعد، عمَدَ طاقم مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان الذي يدير مشروع مناصرة الحقوق التعليمية في فلسطين، وهيئة تحرير النشرة جزء منه، إلى تنظيم جلسات عصف ذهني، وورشات عمل، شارك فيها الطلبة، من أجل ملامسة هذا الموضوع عن قرب. والتعرف على الواقع الداخلي لهذه الجامعات، والإشكاليات المحيطة به، بهدف تقديم رؤى عليها تساهم في تطوير رؤانا حول "دمقرطة" التعليم في بلادنا.

وكما أشرنا في عددنا الأول، فإننا لن نتمكن من تحقيق أهدافنا المشتركة، لا في هذا المشروع، ولا في رسالة النشرة، ولا حتى في أعمالنا كافة دون مساندة قوى المجتمع المستهدفة. لذا، فإننا نرحب بأي وجهة نظر تصل إلينا، ورأي يُسدَى لنا، ونَعِدُ بأنه سيكون موضع اهتمامنا، في النشرة و في المركز على حد سواء.

هيئة التحرير

الجامعة المطلوبة

فيديريكو مايور ساراغوسا *

* الجامعة المطلوبة هي تلك التي تسعى إلى أن تجعل من كل قدرة عقلية ضميراً، أي التزاماً شخصياً إزاء المجتمع الذي توجد فيه وتقوم بخدمته.

* رسالة الجامعة يمكن أن نوجزها في خطوط عريضة فيما يلي: التعليم وتعليم التعليم، والبحث وتعليم البحث.

* من المؤسف أن الانتظام في الدراسات العليا لدينا ما زال رهيناً بالقدرة المالية على تحمل مصروفات هذه الدراسات، وهذا نوع من التفرقة الظالمة لا يجوز قبوله بحال من الأحوال.

* يجب أن يرسخ في أذهان الجميع أن رسالة الجامعة ليست "صناعة متخصصين" وإنما هي قبل كل شيء المساهمة بدور طليعي في رفع المستوى الثقافي للأمة.

* الجامعة هي المركز الذي يعدّ مدرّس الغد، الذي يمارس البحث العلمي؛ ويعدّ باحث الغد؛ وهو الذي يدرّب الشباب على تنمية قدراتهم النقدية، ويوجههم إلى التحليل العميق الحرّ للواقع المحيط بهم.

* التغيّر الذي سنشهدده الجامعة يتمثل في مظهرين:

الأول أنه ينبغي عليها أن تتكيف مع ما يطرأ على المجتمع من تطور؛

والثاني ألاّ تكتفي بمسايرة المجتمع أو القبول السلبي لما يفرضه عليها تغيّره، بل عليها أن تكون طليعة هذا التغير ورائدته.

* استقلال الجامعة هو استقلالها بإدارة شؤونها بنفسها، بغير تدخل يفرض عليها من أي مركز من مراكز القوى وبعيداً عن الخضوع لأي اتجاه إيديولوجي معيّن.

* إن الجامعة لن تكون قادرة على مواجهة مشاكلها الخاصة، إلا إذا عرفت كيف تتجاوب مع المطالب التي يحتاج إليها مجموع النظام التعليمي بكل مراحلها.

التعدد الإيديولوجي في داخل الجامعة، وروح التسامح، والتعاون بين المتعارضين - ولا نقول الخصوم- في وجهات النظر، والرأي والرأي الآخر اللذان يعبر عنهما بحرية ويدلّل عليهما بروح المسؤولية الملزمة - كل ذلك يعدّ من الأسس الضرورية لقيام حياة جامعية تتخذ فيها المواقف الفردية والجماعية في إطار الشرعية، وعلى نحو يجعل من التعدد والاختلاف مصدراً لخصوبة الفكر وإثرائه.

* أول خاصة من خصائص الجامعة المرتقبة يجب أن نضعها نصب أعيننا حينما نشرع في أي مراجعة تهدف إلى الإصلاح، هي المتعلقة بالانفتاح على تعدد المواد التعليمية الجديدة التي يتطلبها النمو الحالي.

* لا يستطيع النظام التعليمي اليوم أن يتجاهل مسؤولية جديدة إزاء ما يدعى بوقت الفراغ.. وفي هذا السياق نجد صيغاً متعددة ذات أهمية خاصة مثل "التعليم عن بعد"، وهي وسيلة تقدم خدمات تعليمية وثقافية تتجاوز حدود الزمان والمكان التي يخضع لها التعليم التقليدي.

حق المعلم في أن يُقِيمَ بعدل

رامي صخر البرغوثي
مدرسة عجول الثانوية

ينتظر أي إنسان يقوم بعمل ما أن يُقِيمَ أداءه بطريقة عادلة تبين له جوانب إيجابية ينتظر منه أن يعمل على تطويرها، وجوانب سلبية يتم العمل على التخلص منها أو تعديلها باتجاه التخلص من الشوائب التي علقت بها. والمعلم أحوج ما يكون لتقييم عادل كأبسط حق من حقوقه، لو غضضنا النظر عن سوء الوضع المادي المزمن الذي يحياه، والعبء الملقى على عاتقه، والذي يتمثل بتثنية الأجيال.

في هذا المقال سيتم تناول عملية التقييم التي تمارس على المعلمين في مدارس القطاع الحكومي؛ وهذه العملية تنقسم إلى شقين، شق من داخل المدرسة ويتم من قبل المدير المقيم في المدرسة، والشق الثاني من قبل موظفي مكتب التربية والتعليم والذي يمثله "المفتش" أو "الموجه" أو "المشرف"، وتبقى النتيجة تتمثل في السلوك التقييمي بغض النظر عن المسمى الذي يحمله من سيمارس هذا السلوك.

المعلم بين مطرقة تقارير المدير اليومية وسندان التقرير السنوي

يفترض بالمدير أن يكون قائداً ميدانياً للعمل التربوي أو مشرفاً مقيماً في المدرسة أو غير ذلك من المسميات التي تعكس واجبات ضخمة ملقاة على عاتقه، لكن توجد أسئلة أكثر من هذه التسميات؛ هل يشترط أن يمتلك المدير مؤهلات للقيام بدور القائد أو المشرف أو غيرها، أم أنه يمتلك قوة دفع وساطية، أم قوة رفع سرية، ويقوم بدور المخبر الذي لا يمل مراقبة المعلمين ولا يموت هما "ليس المقصود الجميع".

يقيم المعلم من قبل مدير المدرسة وذلك عبر تقرير سنوي سري لا يعرف المعلم ما دون فيه، لذا فهو لا يملك حق الاعتراض، أو بالأحرى يحرم بقصد من هذا الحق. وكثيراً ما يكتب هذا التقرير دون الاطلاع على عمل المعلم من قبل المدير. أي أنه لا يحضر حصصاً للمعلم وهنا يكون المعلم تحت رحمة ضمير المدير، فإذا كان حياً أنصف المعلم "بغض النظر عن درجة التقييم"، وإلا فعليه احتمال اللعنات التي كتبت فيه والظن الذي تعرض له، خصوصاً إذا تدخلت الإشكالات الشخصية بين المدير والمعلم، والنتيجة عن الاحتكاك على مدار السنة، وبخاصة إذا كان المدير صاحب "واسطة" لدى المتفذين حيث يؤخذ كلامه كحجة ضد المعلم. — أنا مررت بهذه الحالة أكثر من مرة — ويبقى المعلم لا يعلم المرتبة التي وضع ضمنها عمله طوال العام، إلا إذا كانت علاقته الشخصية مع المدير خدمته للاطلاع على تقريره. وقد يكتشف المعلم أنه ظلم من قبل المدير في التقييم بعد ثلاث أو أربع سنوات وذلك عندما تتأخر درجته المستحقة "أي أنه معاقب"، وهنا تكون القضية قد سقطت بالتقادم وبخاصة إذا كان المعلم نقل من مركز عمله إلى مركز آخر، إذ قلما تفتح ملفات تحقيق في قضايا من هذا النوع، فالمعلم متهم بالتقصير دائماً لأنه يقيم بناء على معايير مثالية بغض النظر عن الوضع الذي يحياه سواء الاقتصاد "الراتب" أو الاحتياجات المادية اللازمة للعمل "وسائل تعليمية ومستلزمات"، أو البيئة التي يعمل فيها "قرية نائية على هامش الاهتمام أو مدينة في مركز الاهتمام". وهذا أسلوب ناجح ويحقق غرض المسؤولين إذ إنه يضع المعلم في حالة إرباك طوال العام "كمتهم"، ويربح المسؤولين من عناء النظر في تظلمات المعلمين الذين تكونت لديهم فكرة عن ردة الفعل السلبية تجاههم، وهو أي هذا الأسلوب ينمي فكرة أو سلوك اللجوء إلى "الواسطة" لدى ضعاف النفوس من المعلمين الذين يمتنون الرشوة اللفظية أو السلوكية كأبسط الطرق للتقرب من ذوي النفوذ، ولتحسين نظرة رؤساء العمل في وسط الهرم، ويجعل من المعلم إنساناً أما مسحوق الشخصية أو صاحب شخصية مترددة طالما تحمل داخلها شيئاً وتخشى من إقراره خوفاً

من العقاب الذي ينتظرها إذا ما صرحت به، أو يصنع منهم فئة تنتظم أينما وضعتها دون مجيب وكما يقال عنهم دائماً في اللهجة العامية "دايما بعيط بلاضرب".

وهناك نوع آخر من التقارير لمدير المدرسة وهي التقارير اليومية التي يتم التعامل معها عندما تقتضي الضرورة ذلك في نظر المدير، والتي ترفع عادة من قبل بعض المديرين "تحت الطاولة" خاصة إذا كان الغرض منها الطعن في عمل المعلم، أو ارتكاب المعلم مخالفة معينة. ويحدد حجم خطورتها على العملية التعليمية مدير المدرسة فتصغر أو تكبر بناء على طبيعة علاقة المدير الشخصية بالمعلم، وتكمن خطورتها في أنها متبعة حالياً كنظام مخابراتي للمدير الحق في "رفعها" إلى المسؤولين دون إخبار المعلم أو إطلاعها عليها، وهذا سلوك خطير يعكس جانباً واضحاً من نهج تكريس الدولة الأمنية في مؤسسة حساسة منوط بها تنشئة الأجيال القادمة ويفاجأ المعلم بالقرار بعقوبة معينة تأتيه كلفت النظر أو الإنذار أو النقل من مركز العمل، ويكون هامش الاحتجاج لديه ضيقاً أو واسعاً بضيق أو سعة الوساطة التي يمتلكها لتغيير العقوبة. فقانونياً لا يتغير القرار لأن التراجع، وإن كان عن الخطأ يمثل نوعاً من الاعتراف بعدم النزاهة لدى المسؤولين وهذا عار في بلادنا "فليس الاعتراف بالحق فضيلة". أما إذا أراد أحد المعلمين رفع مظلمة ضد المدير فعليه تسليمها للمدير شخصياً الذي ينقلها إلى المسؤول، ويُمنح هامش الدفاع عن نفسه كحق مكتسب من الوظيفة التي يشغلها وهذا حصل مع زميلكم كاتب المقالة حتى أنه وصف من قبل أحد المسؤولين بأنه معلم "مشلط"، وذلك بناء على ما وصلهم من طعن فيه من تحت الطاولة من قبل المدير.

وفي سنوات الانتفاضة الحالية تقطعت السبل وأصبح من المتعذر على موظفي الإشراف في التربية والتعليم زيارة بعض المدارس، بالرغم من أن المعلم كان مجبراً على الوصول إلى مركز عمله يوميا وإذا تكرر تأخره عن الدوام صدر بحقه قرار نقل". في هذه الظروف اعتمدت تقارير المدير كأسلوب أول وأخير لتقييم عمل المعلمين وبشكل سري كالعادة". ومن تجربتي الشخصية اتهمت بالتأخر في الوصول إلى المدرسة التي عملت فيها ورفع تقرير بذلك إلى مكتب التربية من قبل المدير واعتمد رسمياً على الرغم من اعتمادي أنا وعشرة معلمين سيارة واحدة وهذا سبب إجراجاً للموظف المسؤول الذي تمت مراجعته بالأمر، لكن كان قد فات الأوان. فقرار نقلي اتخذ من قبل مؤسسة تمتاز بعدم التراجع عن القرارات، فليس "من شيمها الرجوع إلى الوراء بل الهروب إلى الأمام"، ومثلي كثير من المعلمين لكن سيكتشفون أثر هذه المرحلة عند استحقاق الدرجات والترقيات .

إشراف بسلوكيات تفتيشية

أما الشق الثاني من التقييم فيتم على أيدي المشرفين بحسب التسمية الرسمية، رغم أن كثيراً منهم يمارس التفتيش القديم بكل جوانبه وأبعاده، فعملية التقييم من قبل المشرف تمر عبر مرحلتين، الأولى مشاهدة حصة عملية للمعلم أيما كان ظرفه، فالمعلم مطالب بأداء مثالي بغض النظر عن الظرف الاجتماعي والنفسي الذي يحياه، وبغض النظر عن استعداده أو عدم استعداده "في هذا اليوم المشهود لدى بعض المعلمين" مما يضطر بعضهم أن يلجأ إلى إعادة شرح درس سابق لتوافر وسيلة تعليمية مناسبة، فالوسيلة إن لم تتوفر في المدرسة وجب على المعلم إعدادها، أو حتى يكون لدى المعلم ضمان بمشاركة الطلاب، فعدم مشاركة الطلاب مردها عدم قدرة المعلم على إثارة دافعية الطلاب للتفاعل مع الدرس، هذا من وجهة نظر "المشرف" في العادة، بغض النظر عن المادة، أهي مادة جافة أو صعبة أو موضوع جديد نقل أو تتعدم فيه خبرات الطلاب السابقة، خاصة مع تقلب وتغير المناهج- من أردني إلى أردني معدل إلى فلسطيني خطوط عريضة، إلى فلسطيني تجريبي- الذي يعيشه الطلبة منذ عدة سنوات والذي يضعهم في عدة صور معرفية تختلف كمّاً ونوعاً وعدة طرائق للحصول عليها... الخ. يقيم المشرف أداء المعلم طوال العام بما شاهده في هذه الحصة أو عبر المؤشرات التي رآها؛ فكل خطوة إجرائية للمعلم

في الحصة المستهدفة هي مؤشر على أدائه لها طوال العام ! وهذه عملية تشبه إلى حد ما نظام سحب اليانصيب, فقد يوفق المعلم فيها أو لا يوفق وعليه قبول الحكم .

أما عن المرحلة الثانية للتقييم على يد المشرف فمحورها الأعمال الكتابية، وهي ما اسماه الزميل مالك الريماوي في أحد كتاباته "عدة النسخ" وتشمل قائمة من الأعمال المناطة بالمعلم مثل دفتر التحضير اليومي، الخطة الفصلية أو السنوية دفتر الواجبات، دفتر العلامات اليومي والرسمي، ودفتر حضور الطلاب، وخطة التطوير الخاصة بالطلبة ذوي الإشكالات في التحصيل، أوراق العمل، وأوراق الامتحانات، والوسائل التعليمية التي أعدها المعلم، دفاتر الطلبة، نماذج استخدام المختبر والأجهزة اللازمة لتنفيذ بعض الحصص و... الخ هذه الكائنات التي ذكرت لو نظر إليها كجوهر لأعمال تربوية فهي نماذج رائعة ومجدية، لكن التعامل معها لا يتم في الغالب من الجوهر إنما يتم تناولها كأعمال نسخ، فهي عبارة عن صفحات تعد دون النظر في مضمونها فقد تتضمن أعمالاً إيجابية أو سلبية لكن هذا ليس معيار تقييم، معيار التقييم هو نسبة الحبر وقدرته على الظهور بلون واضح على أكبر عدد من الأوراق. ولا أبالغ فربع أو نصف ساعة للمشرف مع المعلم "عادة ما تعقد للنقاش بعد حضور المشرف الحصة" لا تمنحه الفرصة لتقييم واحدة من هذه المسميات التي ذكرت من أعمال كتابية، لذا يلجأ كثير من المشرفين للنظر إليها عبر عدد الصفحات والعناوين، والكتابة تقييم بالكم وليس بالنوع، ومع تكرار هذه الظاهرة السلوكية من قبل المشرفين أخذت هذه الأعمال الكتابية تفقد مضمونها عند أغلبية المعلمين القائمين عليها، فلجأ قسم كبير منهم إلى النسخ دون الاهتمام بالمضمون لأنهم لم ولن يستطيعوا تغيير هذا الوضع وقلما يتم نقاش أمور جوهرية، فخلال عشر سنوات من اعتماد أوراق العمل كوسيلة تعليمية نوقشت شخصياً في مضمون ورقة عمل لمرة واحدة بينما نوقشت في موضوع الترويسة من قبل أكثر من مشرف، فأنا مقصر في نظر المشرف إذا لم أضع الديباجة الرسمية على رأس ورقة العمل.

لذا ستجد المدرسة في اليوم الذي يزورها فيه المشرفون "قائمة قاعدة" والمعلمون منهم من يبحث عن دفتر أو ورقة عمل أو خطة، فهذا يوم الحساب في نظرهم والبعض يكون "معجوق" والإرباك واضح على المدرسة من الآن إلى المدير مرورا بالمعلم محور الحساب، فهنا سينقرر هل تعلم الطلاب طوال العام أم لا هل ستتأخر الدرجة أم سيحصل عليها المعلم في وقتها هل قام المدير بواجبه تجاه المدرسة أم لا. وباختصار فاليوم الذي يزور فيه المشرفون المدرسة هو يوم لا تعليم حقيقياً فيه، بل فيه تمثيل ومحاولات للقيام بأدوار وإيراز قدرات حقيقية أو وهمية لكسب رضا المشرفين .

استنتاجات وتوصيات :

ولنفادي الظلم يجب أن تكون تقارير المدير مكشوفة ومعروفة البنود لدى المعلمين، ولكل حقه في الاعتراض عليها حتى لا يبقى مجال لأهواء شخصية في عملية التقييم، ويجب أن يكون المعلم والمدير على قدر من المسؤولية لتحمل نتائج أعمالهم وتحكيم ضمائرهم في تقييم أدائهم لواجباتهم كل من موقعه. يجب اعتماد معايير أكثر مهنية عند تعيين مدرء المدارس تأخذ الجانب المهني والمؤهل العلمي كأساس للتعيين لان هذا اقرب لتحقيق الهدف المرجو من تأسيس المدرسة وهو مصلحة الطالب، بدلا من اعتماد جانب الولاء لمديرية التربية فكيف لنا أن نحقق الاستقرار في المدرسة والمعلم والمدير كل في جانب وهذا كان واضحا خلال إضرابات المعلمين السابقة حيث الولاء للمديرية عند المديرين غلب على المصلحة العامة للمعلمين فلم يضرب عن العمل منهم إلا بضعة مديرين .

أما بالنسبة لتقييم المشرفين فيجب إعادة النظر فيه وإخراجه من سلوكيات التفنيش كجولة واحدة في السنة تأخذ صفة التفنيش إلى الزيارات المتكررة التي يتم خلالها إما تحديد نقاط الضعف لدى المعلم والطالب، أو العمل على بلورة خطة تطويرية والاتفاق على آليات للخروج بها كخطة مشتركة يتم العمل عليها بالاشتراك مع المشرف كمراقب ومشارك، وتقييم نسبة النجاح المتحقق في نهاية الجدول الزمني للخطة، هنا سيخرج الموجه من موقع المتهم بالتفنيش لأنه سيتابع علاج جوانب

القصور أو الضعف بمشاركة المعلم الذي رصدها معه. كما يجب أن يتم التعامل مع الأعمال الكتابية خارج نطاق الأعمال الإحصائية الكمية إلى جوهرها التربوي كمساعد في عملية التطوير التربوي في عمل المعلم لصالح الطالب كمحور رئيس للعمل التربوي.

مراجعة تقييم المعلمين من قبل لجنة وإفصاح المجال أمام المعلمين لتقديم احتجاجهم على تقارير رفعت بحقهم خاصة في سنوات الانتفاضة التي تفرد فيها المديرون بالتقييم يمنح هامشاً من العدل، فكيف نطلب من المعلم تقييم الطلبة بشكل عادل وفعال ونمارس عليه القمع في هذا الحق الطبيعي.

وهنا سيأخذ كل صاحب حق حقه، المعلم سيكون مسؤولاً عن عمله والمدير والمشرف عن تقييمه ومساعدته في تحقيق الهدف المشترك من تربية وتعليم.

إضاءة على التعليم المستمر في فلسطين جامعة القدس المفتوحة نموذجاً

تدرج قضية التعليم المستمر في صلب ديموقراطية التعليم وحرية، باعتبارها متطلباً رئيسياً وشرطاً لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، وفي ضوء ذلك فقد باتت إحدى القضايا التي تنصدر اهتمام المؤسسات الداعمة والمدافعة عن حق التعليم، ومن هذا المنطلق فقد ارتأت نشرة "تعليم حر" أن تسلط الأضواء على التعليم المستمر في فلسطين من خلال جامعة القدس المفتوحة المنتشرة في غالبية المدن الفلسطينية فضلاً عن بلدان عربية أخرى.

وبهذا الخصوص فقد التقت هيئة تحرير "تعليم حر" د. يوسف دياب بصفته أكاديمياً وتربوياً في جامعة القدس المفتوحة - نابلس، وله باع طويل في هذا الميدان، ويمكن تلخيص وتكثيف أبرز القضايا التي تم بحثها فيما يلي:

انبثقت فكرة إنشاء جامعة القدس المفتوحة من المجلس الوطني الفلسطيني الذي أقر في العام 1985 إنشاء برنامج مفتوح للتعليم بهدف سد الفراغ القائم وعجز الجامعات الفلسطينية القائمة تغطية التخصصات المطلوبة، ولتحقيق هذا الهدف بشكل منهجي فقد استندت الجامعة في تحديد التخصصات الأكاديمية التي اعتمدها الجامعة إلى دراسة قامت بها منظمة اليونسكو خصيصاً لتحديد الاحتياجات التعليمية لدى المجتمع الفلسطيني.

وبهذا الصدد أوضح د. يوسف دياب أن جامعة القدس المفتوحة اشغلت خلال الأعوام 1985-1990 في إعداد المناهج الدراسية خاصة وأن الدراسة عن بعد تحتاج إلى منهاج ثابت، وقد أثمرت جهود تلك الأعوام عن غرس مثمر تمثل في إنجاز ما بين 300-400 مقرر دراسي، تغطي مختلف التخصصات، وهذه المقررات تخضع للتقييم والتقويم بين مرحلة وأخرى.

إقبال كبير على جامعة القدس

الإقبال الكبير للاتحاق بجامعة القدس المفتوحة بطبيعة الحال له أسبابه الموجبة، وأحد هذه الأسباب "هو طبيعة الفلسفة التي قامت عليها الجامعة - والتي تتيح المجال للدارس متى يشاء وكيف، وهذه التسهيلات المقننة المقدمة لا تترك للراغب في التعليم أدنى مبرر أو عذر لعدم الالتحاق بالتعليم المستمر سواء لمن يرغب في استكمال تخصصه أو تطوير نفسه ومؤهلاته ارتباطاً بطبيعة عمله المهني أو الوظيفي".

ويضيف د. دياب سبباً آخر لهذا الإقبال وهو "قدرة جامعة القدس المفتوحة على الجمع بين مفهومي التعليم والتعلم من خلال التعلم عن بعد، المرتكز إلى مقررات دراسية أخذت بعين الاعتبار الأسس النفسية والتربوية والمعرفية في تدرج الخبرات، وجمعت في تحقيق أهدافها ما بين الأهداف العامة والخاصة، من خلال إيجادها شكلاً من أشكال الصياغة اللفظية والطباعية التي أوجدت معلماً مستتراً بين السطور يحس به الدارس ولا يراه".

وحول الاختلاف بين التعليم عن بعد الذي تتبعه جامعة القدس المفتوحة والانتساب المطبق في جامعات أخرى، أوضح د. دياب أن التعليم عن بعد يختلف بشكل واضح عن الانتساب لأنه لا يعتمد فقط على المقررات الدراسية، بل يأخذ بعين الاعتبار اللقاءات الصفية (الانتظام الدراسي) والزيارات الميدانية، والأشرطة التعليمية المتوفرة على أقراص مضغوطة، إضافة إلى البث التلفزيوني والحقيبة التعليمية والمختبرات الفنية والعلمية للتطبيقات العملية.

من هو طالب جامعة القدس المفتوحة؟

تحديد طالب جامعة القدس المفتوحة مسألة في غاية الأهمية بنظرنا، لأنها تعكس مدى التلازم بين البعد النظري والبعد التطبيقي، وبحسب د.دياب فان طالب جامعة القدس المفتوحة هو "حالة تجمع بين صعوبة التنقل وصعوبة الوضع الاقتصادي، أو ممن حصلوا على علامات مدرسية متدنية في الثانوية العامة ولديهم الرغبة في استكمال الدراسة وتطوير الذات، والتعليم المفتوح في الجامعة براعي كل هذه الحالات على قاعدة تكافؤ الفرص والمزيد من العدالة الاجتماعية، لدرجة يكاد يرفع فيها شعار الدراسة للجميع كالماء والهواء.

كذلك تتميز جامعة القدس عن سواها من الجامعات بعدم اشتراطها سنوات معينة للتوجيهي (التقادم) حيث يمكن لأي طالب اجتاز امتحان التوجيهي بنجاح أن يتقدم للجامعة ويقبل فيها حتى وإن مضى على ذلك أكثر من خمس سنوات، وهي أيضا بهذا التحديد لا تضع العمر معيقا أو سببا في عدم الالتحاق، حيث يتمكن الراغب في التعليم الالتحاق بجامعة القدس المفتوحة وإن كان متقدما في السن.

ومن العوامل المساعدة على تشجيع وتحفيز التحاق الطلبة بجامعة القدس المفتوحة، يشير د.دياب إلى أسعار الساعات المعتمدة في الجامعة، والتي تعادل 50% من أسعار الساعات المعتمدة في الجامعات الفلسطينية الأخرى، وهذا بالطبع يلعب دورا محفزا لكل الحالات التي تعاني من وضع اقتصادي ضعيف وتفتح أمامها فرصا جديدة للتعليم.

اثر سياسة الحصار على الدراسة

جامعة القدس المفتوحة شأنها شأن باقي الجامعات الفلسطينية عانت من الحصار ومنع التجول والاجتياحات الإسرائيلية المتكررة للمدن الفلسطينية، إلا أن نسبة الضرر كانت أقل من غيرها في الجامعات الفلسطينية، وهذا الأمر يعود للتسهيلات الممنوحة من الجامعة ومرونة نظامها التعليمي وتوزعها في أكثر من مدينة.

تفاوت أنظمة الجامعات

التفاوت في أنظمة القبول أو الانتقال من جامعة إلى أخرى في فلسطين يعتبر واحدة من القضايا التي تترك أثرا سلبيا على الحق في التعليم، وعلى سبيل المثال فإن جامعة القدس المفتوحة تقبل الطلاب القادمين لها من جامعات محلية، على أساس نظام المعادلة، الذي يتم بموجبه احتساب الساعات التي أنجزها الطالب في جامعته المحلية قبيل الانتقال وتواءم مع نظام جامعة القدس المفتوحة، ولكن الإشكالية برأي د.دياب هي "إن هذا الأمر لا يتم إلا باتجاه واحد، وهذا يلحق ضررا كبيرا بالطلاب، فالطالب الذي يرغب في الانتقال من جامعة القدس المفتوحة إلى جامعة محلية أخرى تحسب الساعات التي أنجزها وأتمها وهذا التميز السلبي ليس له مبرر حيث إن جامعة القدس المفتوحة معترف بها من التعليم العالي الفلسطيني واتحاد الجامعات العربية، وحرمان الطالب من المواد الاختيارية أو من كل المواد قضية تظل حقه في التعليم."

من التوجيهي إلى الجامعة

يعيش الطالب السنة الأخيرة من المرحلة الثانوية، مع حلم جميل بالكلية التي اختارها والتخصص الذي يرغب فيه. وبعد خروج نتائج امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة، يفيق الطالب من هذا الحلم، ليوافق الواقع الذي يعاني من عدة قيود ومحددات، منها المعدل الذي حصل عليه، ومنها القدرة المالية المتوافرة له ولأسرته، ومنها غير ذلك من المحددات التي تجعل من الكلية والتخصص اللذين اختارهما أمرين خاضعين لقوانين الاحتمالات.

1) معدل العلامات

. يمثل المعدل القيد الأول الذي يواجهه الطالب بعد صدور النتائج. ويحدد المعدل الكلية الجامعية التي يمكن أن يقبل فيها الطالب، وإن كانت المعايير التي تربط بين المعدل والكلية تختلف من جامعة إلى أخرى؛ وفي بعض الحالات نلاحظ تفاوتاً كبيراً بين الجامعات، وهو أمر يمثل مشكلة كبيرة للطلبة في ظروف يصعب على الطالب فيها الالتحاق بكلية بعيدة عن منطقة سكنه، وتجدر الإشارة هنا إلى أن بعض الجامعات تحدد في الصحف بصراحة الكليات التي تقبل هذا الفرع أو ذلك (العلمي والأدبي) في حين لا تشير معظم الجامعات إلى ذلك

ويعتمد المعدل على أمرين هما: المباحث التي تدخل في حساب المعدل ويتم ذلك وفق التعليمات الخاصة في امتحان شهادة الدراسة الثانوية، والآخر هو الأوزان المختلفة لهذه المباحث. وفي الضفة يستخرج المجموع العام لعلامات للمشارك الناجح في الفرعين الأدبي والعلمي بجمع علامات مباحث اللغة العربية واللغة الإنجليزية والرياضيات (والتاريخ للأدبي والفيزياء للعلمي) وعلامات أعلى مبحثين من المباحث الأخرى. ويستخرج المعدل بإيجاد النسبة المئوية لمجموع علامات الطالب من مجموع النهايات العظمى للمباحث المستخدمة في حساب ذلك المجموع؛ أما في غزة فيحسب المجموع العام بجمع علامات جميع المباحث باستثناء مبحث التربية الدينية.

وسنكتفي هنا لضيق المجال بمعالجة حساب العلامات في الفرع الأدبي وحده.

| الفرع الأدبي / محافظات غزة | | | الفرع الأدبي / محافظات الضفة | | |
|----------------------------|----------------|---------------------|------------------------------|----------------|-------------------|
| النهاية الصغرى | النهاية العظمى | المبحث | النهاية الصغرى | النهاية العظمى | المبحث |
| 10 | 20 | التربية الدينية | 50 | 100 | التربية الإسلامية |
| 30 | 60 | اللغة العربية | 150 | 300 | اللغة العربية |
| 20 | 50 | اللغة الإنجليزية | 140 | 280 | اللغة الإنجليزية |
| 20 | 50 | الجغرافية | 60 | 120 | التاريخ |
| 20 | 50 | التاريخ | 50 | 100 | الرياضيات |
| 20 | 50 | الفلسفة والمنطق | 50 | 100 | الجغرافيا |
| 20 | 50 | علم النفس والاجتماع | 50 | 100 | الثقافة والعلوم |
| 12 | 30 | الاقتصاد | | | |
| 170 | 340 | المجموع | 500 | 1000 | المجموع |

إن الإطلاع السريع على الجدولين السابقين يكشف عن الحقائق الآتية:

أ) اختلاف المباحث في الفرع الأدبي في كل من الضفة والقطاع، وبوجه عام يمكن ملاحظة توجه مستقبلي للتخصصات الأدبية (للعلوم الإنسانية) في المباحث الخاصة بالقطاع.

ب) تختلف علامة النجاح (النهاية الصغرى) في كل من الضفة والقطاع، ففي حين أنها تحسب بحسب النسبة 50 % في الضفة، تحسب في القطاع بحسب النسبة 40 % في القطاع باستثناء محثي التربية الدينية واللغة العربية 50%.

ت) تختلف الأوزان المعطاة لكل محث اختلافاً بيناً بين الضفة والقطاع، وهنا لا بدّ من الإشارة إلى الوزن الكبير جداً لكل من اللغة العربية (300 من 1000) والإنجليزية (280 من 1000) ، أي أنهما تؤلفان معاً حوالي 60 % من المجموع العام للعلامات، وفي القطاع يلاحظ أن وزن اللغة العربية هو (60 من 340 أي حوالي 18 %) واللغة الإنجليزية هو (50 من 340 أي حوالي 15% كما أن وزن مجموع اللغتين هو (110 من 340 أي حوالي 32%).

وهكذا فإن علامات اللغة الإنجليزية في امتحان الضفة تعادل علامات ثلاثة مباحث تقريباً؛ وهذا يعني أنها تقوم بدور بالغ الحسم والخطورة في التمييز بين الطلبة المتقدمين للامتحان، علماً بأن الأغلبية الساحقة منهم تعاني من مشكلات متعددة في هذه اللغة؛ ويختلف الحال في أهمية اللغة الإنجليزية في تحديد معدل العلامات في القطاع حيث تمثل محثاً مكافئاً في علاماته لغالبية المباحث الأخرى.

(2) الأقساط والرسوم

من معوقات حرية اختيار الطالب للتخصص في الجامعة، وأحياناً الالتحاق بالجامعة، العبء المالي الذي ينوء به الطلبة غير ميسوري الحال في بلدان العالم الثالث، وفي فلسطين بخاصة.

وقد كان من حسن الحظ، أن هذا العبء كان سهل التحمل عند تأسيس الجامعات الفلسطينية، ولكنه تعاظم في الفترة الأخيرة، في الظروف العصيبة التي يمر بها الوطن؛ وأصبح من الضروري إعادة النظر في هذا الأمر، الذي يحرم كثيراً من الطلبة من حقوقهم في التعليم العالي.

ومن الملاحظات الجديرة بالتسجيل هنا حول الأقساط والرسوم الجامعية الإبهام أو عدم الوضوح في المعطيات التي تنشرها الجامعات في الصحف حول الأقساط والرسوم، فكثيراً ما يكتفى بذكر الرقم الذي يمثل دفعة تدفع على الحساب، وغير ذلك من المعلومات الناقصة.

كما أن من الأمور المهمة التباين في الرسوم والأقساط بين بعض الجامعات، كما يتبين من المثال المبين في الجدول الآتي برسوم الساعة المعتمدة في كل من جامعة النجاح الوطنية وجامعة الأزهر:

| الموضوع | النجاح الوطنية | الأزهر |
|---------|----------------|--------|
| العلوم | 24 | 15.5 |
| الآداب | 21 | 12.5 |
| الصيدلة | 45 | 18.5 |
| الزراعة | 24 | 13.5 |

(3) التعليم الموازي

لا يوجد أدنى شك في أهمية الدور الذي يقوم به التعليم الموازي لخدمة الأفراد والمؤسسات، غير أن هذا الأمر مشروط بعدم الانتقاص من حقوق الطلبة الآخرين، وإلا فإنه يصبح صورة بغيضة للتمييز في الحقوق التعليمية.

غير أن محدودية مقاعد الدراسة في بعض كليات الجامعات الفلسطينية، وزيادة أعداد الطلبة المتقدمين للالتحاق بها، تجعل من التعليم الموازي قضية جديرة بالفحص والدرس تمهيداً لاتخاذ القرارات المناسبة بشأنها.

وفي الوقت نفسه، ينبغي عدم الإسراف في رفع قيمة الأقساط التي يدفعها طلبة التعليم الموازي، فليس كل هؤلاء من أبناء الطبقة الغنية التي تتفق المال دون حساب.

وتتباين الفروق في معدلات القبول للتعليم الموازي بين جامعة وأخرى، ففي جامعة الأزهر مثلاً نجد المثال التالي للقبول في كلية الصيدلة:

85% طلاب - التعليم الموازي 80% رسوم الساعة المعتمدة 35 ديناراً.

90% طالبات - التعليم الموازي 85% مقابل 18.5 دينار

أي أن الفرق يساوي 5% في الحاليين.

أما في الجامعة العربية الأمريكية، فإن الفرق غير محدد كما في مثال كلية الآداب:

| المعدل | رسوم الساعة المعتمدة |
|-----------|----------------------|
| 85% فأعلى | 26 |
| 84.9-75% | 32 |
| أقل من 75 | 39 |

إن دراسة هذه المعطيات وغيرها تبين أنه فضلاً عن التباين في معدلات القبول بين جامعة وأخرى، يوجد تباين واضح أيضاً في الأقساط ذات الصلة بالتعليم الموازي بين مختلف الجامعات، وهي ظاهرة جديرة بالدرس واستخلاص النتائج المناسبة.

4) أبناء العاملين

من محددات الاختيار أيضاً، عمل والد (ي) الطالب/ة في الجامعة، حيث يحظى الطالب من أبناء العاملين بإضافة عدد معين من العلامات إلى معدله، مما يؤهله لدخول كليات أو تخصصات لم يكن من السهل الحصول عليها دون توافر هذه المزية الخاصة.

ومن الامتيازات التي يحظى بها أبناء العاملين أيضاً، تسهيلات مالية معينة في مختلف سنوات الدراسة.

وإذا كان من الممكن اعتبار التسهيلات المالية لأبناء العاملين أمراً داخلياً في المؤسسة، ومناقشة الموضوع من خلال هذا الاعتبار، فإن الأمر يختلف تماماً في موضوع معدل علامات الطالب، ومن ثم قبوله في هذا التخصص أو ذاك، وبخاصة في حالة الجامعات الفلسطينية حيث مقاعد الدراسة محدودة، والتنافس شديد في كثير من الحالات.

5) الأهل والزملاء

مثلما يمارس الوالدان والأهل الضغط على الطالب في اختياره فرع التخصص (العلمي، الأدبي....) في المرحلة الثانوية، كذلك يمارس الأهل والزملاء الضغط على الطالب في اختيار التخصص في المرحلة الجامعية.

ويغلب أن يكون هذا الضغط في حالة الطالبات في اتجاه التخصصات التي تؤدي إلى وظائف في مجال التعليم، مثل اللغة الإنجليزية. بخلاف الطلبة الذين يدفعون إلى مهن حرة مثل الهندسة، والطب، والصيدلة وغيرها.

وهنا لا بدّ من الإشارة إلى غلبة الجانب الاقتصادي في الاختيار، وهو جانب محدود المجالات والفرص، وعلى سبيل المثال فإن وزارة التربية والتعليم في 2003 - 2004 عرضت حوالي 2000 مركز تعليمي مقابل عشرين ألف متقدم للتوظيف أي باحتمال 10 %، وهي نسبة ضئيلة حقاً؛ ومن جهة أخرى، يوجد خلل بالغ في بعض التخصصات العلمية للذكور في قطاع التعليم أيضاً.

التحريض ومضامين مناهج التدريس هل يمكن للضحية أن يتسامح مع القاتل !!؟

سميح محسن

منذ التوقيع على إعلان المبادئ بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل، في الثالث عشر من أيلول (سبتمبر) عام 1993، لا تترك الأخيرة مناسبة إلا ودفعت بموضوع "التحريض الفلسطيني ضد إسرائيل!!" إلى الواجهة السياسية والإعلامية، وكأن هذا الموضوع هو المسبب لظاهرة عدم الاستقرار في المنطقة، وليس ناتجاً عن الاحتلال نفسه. وإن كنا لا نقر هنا بالمفهوم الإسرائيلي للتحريض، ولا بالمفهوم الأميركي له، والذي نشط الحديث عنه بعد أحداث الحادي عشر من أيلول (سبتمبر) عام 2001، إلا أنه موضوع جدير بالمناقشة، وبخاصة ولأن حكومتنا إسرائيل والولايات المتحدة الأميركية لا تتركان مناسبة — كما ذكرنا — إلا وزجتا هذا الموضوع في أتونها، وجعلتاه موضوعاً متقدماً على واقع الاحتلال الحربي الإسرائيلي نفسه للأراضي الفلسطينية والعربية الأخرى.

مجدداً، وبعد الإعلان رسمياً عن "خريطة الطريق" التي وضعتها اللجنة الرباعية المكونة من الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي والاتحاد الروسي وهيئة الأمم المتحدة، كروية لحل الصراع الإسرائيلي — الفلسطيني خارج أطر الشرعية الدولية وقرارات مجلس الأمن الدولي، نشط الحديث عن موضوع "التحريض الفلسطيني!!" وأخذ بعداً جديداً عندما أعلنت وزارة الخارجية الإسرائيلية، أن وزيرها، سيلفان شالوم، شكل لجنة خاصة برئاسة اللواء (احتياط) يعقوب عميدور مكلفة بـ "منع التحريض ضد إسرائيل في السلطة الفلسطينية". وستتركز مهمتها حول "متابعة النشر المعادي والمحرض في وسائل الإعلام الفلسطينية والعربية" وأنها "ستتابع مضامين جهاز التعليم الفلسطيني والكتب الدراسية في السلطة الفلسطينية". وأعلنت المصادر الإسرائيلية أيضاً أن الأميركيين قرروا من جانبهم معالجة الموضوع ومتابعة المضامين التي تشمل على "مواد تحريضية في السلطة الفلسطينية!!" وذلك بواسطة المبعوث الأميركي، جون وولف ومرافقيه.

بعد أحداث الحادي عشر من أيلول (سبتمبر) عام 2001، علت نبرة الخطاب الأميركي ضد مضامين مناهج التعليم في الوطن العربي، ومنه فلسطين. ولم تتورع الإدارة الأميركية عن تحميل تلك المضامين المسؤولية المباشرة عن خلق نزعات التطرف لدى المجموعات المسلحة الإسلامية. ولم تكن دولة، كالمملكة العربية السعودية، وهي دولة حليفة للولايات المتحدة، بمنأى عن الهجوم، والمطالبة العلنية بإعادة النظر في مضامين الخطاب التعليمي في مناهجها، وبخاصة التعليم الديني.

نحن، وإن كنا نقر بضرورة تحديث الخطاب التعليمي في البلدان العربية، ومنها فلسطين، تماشياً مع روح العصر وحاجات المجتمعات العربية للتقدم والتطور والرقى، واللاحق بركب الحضارة العالمية المعاصرة، وكذلك انسجام الخطاب التعليمي العربي مع المعايير الدنيا لحقوق الإنسان ومفاهيم التسامح وقيمه، إلا أن هذه الضرورة يجب أن تتبع من الداخل، وتتسجم مع حاجتنا لها، ولا تسقط علينا من الخارج. نظراً لأن أهدافها لا تصب في خدمة المجتمعات العربية، بل في خدمة النزعات الاستعمارية الجديدة، وخطتها التسلطية. ورغم ذلك، فإن هذا الموضوع بحاجة للمعالجة على عدة مستويات، كما يأتي:

- المستوى الأول، يتعلق بمسائل مثل هذه المطالب بمبادئ حقوق الإنسان، من جانب تدخل جهات خارجية، بعيداً عن أطر الشرعية الدولية، بسيادة الدول، ومن جانب انتهاك مبدأ الحق في حرية الرأي والتعبير، ومبدأ الحق في حرية التعليم، خلافاً للمعاهدات والمواثيق الدولية ذات الشأن، مما يدخل هذه المعايير في خانة المصالح، وليس في خانة المبادئ، كما ينبغي أن يكون الحال.

. المستوى الثاني، يتعلق بوحداية التغيير، بمعنى أن الدول العربية وحدها مطالبة لوحدها بتغيير مضامين مناهج التعليم، في حين أنه لا تتم الإشارة إلى مضامين مناهج التعليم في إسرائيل. إن نزعات التطرف داخل المجتمع الإسرائيلي ضد العرب، وبعمامة، والفلسطينيين بخاصة، تزداد يوماً بعد يوم. ولا تخرج هذه النزعات المتطرفة عن إطار التحريض ضد الآخر، والازدراء به، والنظر إليه نظرة دونية، عن مضامين مناهج التعليم الديني في إسرائيل. ومن ثم فإن إعادة النظر في مضامين مناهج التعليم في المنطقة يجب أن تكون تبادلية، وليست تسلطية، وخاضعة لرغبة الأقوى ومصالحه.

. المستوى الثالث، يتعلق بالمعتقدات الدينية للشعوب العربية، إذ إن الحديث يجري عن التعليم الديني دون غيره، بصفته تعليماً متفقاً عليه في جميع الدول العربية، من جانب. ومن جانب آخر، فإن المناهج الأخرى لا تحمل ثقافة سياسية ذات طابع تحريضي إلا في تلك الدول ذات طابع الحكم الشمولي، بما يخدم أهدافها هي، أكثر من خدمة شعوبها. ومن المنطقات الإسرائيلية والأميركية فإن الحكومات العربية مطالبة بتغيير مضامين مناهج التعليم الديني، غير أنها ما فعلت ذلك فإنها تقترب من محظورات المساس بالمعتقد الديني. نحن ندرك أن الأنظمة الحاكمة في العالمين العربي والإسلامي دأبت على مدى التاريخ بتفسير النص الديني لصالح أهدافها، إلا أن هناك نصوصاً غير قابلة للتأويل، وبخاصة تلك النصوص التي تتعلق بالرؤية الإسلامية لأتباع الديانات الأخرى، وخاصة لأتباع الديانة اليهودية. وإن كان المسلمون يفصلون بين الديانة وأتباعها، إلا أنه يتعذر على حكوماتهم إزاحة النصوص التي تتحدث عن اليهود - على سبيل المثال - نظراً لشيوع المزاج الديني الشعبي المعادي لـ "اليهود!!" الذين يحتلون "أولى القبليتين وثالث الحرمين الشريفين" المقدس لديهم.

إن موضوع "منع التحريض" محاط بإشكاليات عديدة، كما نلاحظ. ولعل هذه الإشكاليات أعمق بكثير من الرغبات الصادقة، والنيات، الحسنة منها والسبئية، بإحداث ثورة في مضامين مناهج التعليم في المنطقة، وذلك لكونها تمس المعايير الدنيا لحقوق الإنسان، والمعتقدات الدينية للشعوب. ولكن الشعوب، ومن خلال الانفتاح على أسلوب الحوار، وتحت مظلة الحقوق المتبادلة، يمكن لها أن تسير باتجاه تبني مفاهيم التسامح وقيمه، والترويج لها، ولا سيما وأن الديانات نفسها، وهي سلطة حكم ثقافي موروث فاعلة في المجتمعات، تدعو إلى ذلك. وفي الحالة الفلسطينية - الإسرائيلية، فإن هذه المفاهيم والقيم، لن تأخذ طريقها للتطبيق إلا بزوال أسباب خلق ظاهرة العداة المتبادل، ألا وهي الاحتلال بكافة تجلياته المرعبة.

نحن ندرك تماماً الحاجة لتغيير مضامين مناهج التعليم في فلسطين، إلا أن هذا التغيير يجب أن يستند للضرورة الفلسطينية وحدها، وأن ينسجم مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان ومفاهيم التسامح، وأن يلبي حاجات المجتمع الفلسطيني لنظام تعليمي قادر على مواكبة حركة الحضارة المعاصرة. أما أن يأتي هذا التغيير استجابة لرغبات، أو ضغوط خارجية، الهدف منها مسح الذاكرة الفلسطينية، أو تزويرها، فهذا أمر مرفوض، وعلى المجتمع الدولي أن يتفهمه، وأن يعمل على إزاحته بعيداً انسجاماً مع توجهاته المعلنة في صون معايير حقوق الإنسان وحقوق الشعوب.

فهل يمكن للضحبة أن يتسامح مع القاتل، مهما كان مبلغ البأس والقوة والبطش عند الأخير؟؟

التأمين الصحي في الجامعات متى يمكن لنا المطالبة بهذا الحق؟

الحماية: سوسن صلاحات

هذا ملف نتمنى ألا يكون من المحظورات علينا لأنه جزء من واقعنا ومستقبلنا، ولا سيما أننا نريد جامعات كما نطمح كفلسطينيين..... ونعلم بأن طموحنا مشروع.

نحن نعلم أن الحديث في هذا الموضوع شائك ويحمل الكثير من التراكمات والجزئيات، ولكن التعميم يفقد الموضوع جوهرة، وبالتالي نرثي بأن نركز على جزئية وقضية هامة جدا للطالب الجامعي، ضمنها الموائيق الدولية ومبادئ حقوق الإنسان، ألا وهي الضمان الصحي.

قد يكون لما مر به الشعب الفلسطيني من احتلالات، وما يزال، أثر كبير على حقه في العيش بسلام وأمان، وما زالت ترفض على هذا الشعب المطالبة بحقه بالعيش. كما همشت قضايا أخرى ربما لا تكون أقل أهمية. ومن ناحية أخرى فإن التجربة المؤسساتية الضحلة التي لم يعتدها شعبنا من قبل جعلته يتخبط في بعض الأحيان، ولا يعلم أين حقه في أحيان أخرى. وهذا هو محور التساؤل: هل الجامعات الفلسطينية جامعات حكومية مما يسترعي بأن تكون مكفولة من الحكومة بكل ما تحمل الكلمة من معانٍ؟ أم هي مؤسسات خاصة، ومن ثم يتوجب أن يكون ضمن نظامها الداخلي ما يراعي متطلبات السلامة العامة؟

ولكن عن أي ضمان نتحدث؟

من المعروف أن الجامعات بشكل عام تستوعب عددا هائلا من الطلبة في مساحات جغرافية محدودة، الأمر الذي يتطلب السلامة العامة، ويستلزم هذا الأمر إجراء فحص طبي لطلبتها للتأكد من خلوهم من الأمراض وهذا الإجراء قد يكون روتينيا ولا يحتاج إلى ميزانيات عالية، وهذا ما تفتقر له جامعاتنا، ومن المستغرب أن كلية الطب التي تعتبر تجربة فلسطينية جديدة تفتقر لمثل هذا الإجراء الذي يعتبر أساسياً. إن طلبة هذه الكلية، بالإضافة إلى كلية التمريض، هم ممن تمكنهم طبيعة دراستهم من ممارسة الاحتكاك المباشر مع المرضى، غير انه لا يتم تطعيمهم ضد بعض الأمراض التي قد تكون قاتلة. الأمر الآخر الذي قد يحتاج إلى أن نقف عنده قليلا هو أن بعض الكليات في الجامعة لها بعض الخصوصية، نظرا إلى أن طلبتها يتعاملون مع المواد الخطرة، فما هي متطلبات السلامة لهم؟ هل تتكفل الجامعة بعلاج أي طالب يتعرض لمادة مشعة أو حارقة؟

وهل تتكفل الجامعة بدفع تعويض للطلاب الذي يتعرض لحادث معين داخل مشاغل الهندسة في الجامعة، مثلا؟ وهل تتكفل الجامعة بدفع تعويض لذوي الطالب إذا ما فقد حياته بسبب إحدى هذه المواد، أم تسجل الحادثة ضد مجهول، ويطوى الموضوع؟ أم إنها عقوبته لأنه طالب جامعي؟!.

ومما يستدعي تركيز الاهتمام على التأمين الصحي الجامعي، أن الطالب إذا تعرض لحادث معين أو مرض، فإنه لا يقبل في المستشفيات إلا إذا دفع قسطا مسبقا على الحساب، وغالبا ما يكون هذا الطالب لا يملك أكثر من مصروفه الشخصي وبخاصة في ظل غربة هؤلاء الطلاب داخل وطنهم.

أنصاف حلول:

في نظام الجامعات الفلسطينية ما يسمى التأمينات أي أن يدفع الطالب مبلغا معيناً في كل فصل، غير مسترد مقابل تأمينات على الأجهزة والمواد الموجودة داخل الجامعة. أليس من الأجدى أن نؤمن على الأرواح قبل أن نؤمن على الأخشاب!!
لماذا لا تضيف الجامعات رسماً رمزياً مساهمة من الطالب مقابل الضمان الصحي الذي يجب أن توفره له الجامعة؟.

كما يوجد لدينا طرح آخر وهو يقع على عاتق السلطة الوطنية الفلسطينية، وليس على الجامعات فقط، وهو أن تطبق فيها فكرة الضمان الصحي المطبقة في المدارس وهي صورة مبسطة من الضمان تكفل العلاجات الأساسية والحوادث الطارئة، ولا تحتاج إلى موازنات كبيرة وضخمة.
فلماذا لا يشرع بهذا التوجه؟!

انتهاكات الاحتلال بحق الجامعات

الجامعات الفلسطينية هدف آخر للاحتلال

أكد تقرير خاص أصدرته وزارة التربية والتعليم العالي أن المؤسسات الجامعية الفلسطينية تعرضت، كغيرها من المؤسسات التعليمية، لانتهاكات متعددة من قبل قوات الاحتلال خلال الانتفاضة. وأشار التقرير إلى أن تلك القوات أغلقت جامعتين فلسطينيتين من 2002/8/31 حتى الآن، هما جامعة البولنتكنيك وجامعة الخليل. وتعمدت تخريب محتويات ثماني جامعات وكليتي مجتمع.

ولخص التقرير الاعتداءات العسكرية الإسرائيلية على الجامعات والكليات الفلسطينية بما يأتي:

- اقتحام جامعة بيت لحم بتاريخ 2002/12/8 وحصارها وإلقاء القنابل المسيلة للدموع فيها، وتعطيل الدراسة فيها مدة خمسة أيام، بالإضافة إلى إتلاف الأثاث والشبابيك والأبواب وأجهزة الحاسوب وحوالي (245) كتاباً.
 - اقتحام جامعة النجاح بتاريخ 2002/1/14 وحصارها وإجبار الطلبة والموظفين على مغادرتها، وتعطيل الدراسة فيها عدة أيام.
 - اقتحام جامعة القدس المفتوحة في كل من رام الله وطولكرم، وجامعة الأزهر، وكلية فلسطين التقنية (خضوري) وكذلك جامعة بير زيت.
 - اقتحام جامعة الخليل بتاريخ 2003/1/14 وإتلاف المختبرات وأجهزة الحاسوب وإغلاقها لمدة (14) يوماً وتمديد هذا الإغلاق مدة (6) أشهر أخرى.
 - اقتحام جامعة البولنتكنيك في 2003/1/14 وإغلاقها (14) يوماً، وتم تمديد إغلاقها مدة (3) أشهر أخرى. كذلك تعرضت الجامعات إلى تدمير نتيجة الإجراءات الاحتلالية ضدها ومباني وزارة التربية والتعليم ومديرياتها كذلك. وقصف مبنى مركز المناهج، حيث لم تسلم مباني وزارة التربية والتعليم ومديرياتها من أيدي جنود الاحتلال الذين قاموا بتدمير العديد من السيارات وأجهزة الحاسوب، وأتلفوا الأقرص الصلبة والمرنة التي تحتوي على الكثير من المعلومات إضافة إلى تدمير الأثاث وجرف الجدران.
- يبين الجدول المرفق حجم الأضرار المادية نتيجة للإجراءات الاحتلالية بناء على تقييم هذه المؤسسات بتاريخ 2003/3/15.

خلاصة الأضرار المادية (بالدولار الأمريكي) حسب المؤسسة

| المؤسسة | نسبة الخسارة (مليون دولار أمريكي) |
|---|------------------------------------|
| كلية فلسطين التقنية (خضوري) | 3.6 |
| كلية الزراعة / جامعة النجاح | 0.25 |
| جامعة القدس | 0.45 |
| جامعة الأقصى | 0.20 |
| المباني الرئيسية لوزارة التربية والتعليم العالي | 0.35 |
| المجموع | 4.85 |

نشاطات مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان

- [تنظيم جلستي حوار للطلبة حول حرية الرأي والتعبير](#)
- [المركز ينظم ورشة عمل حول الحقوق التعليمية في الجامعات الفلسطينية](#)
- [المركز يدين مجدداً قرار تمديد إغلاق جامعتي الخليل وبوليتكنيك فلسطين](#)

• تنظيم جلستي حوار للطلبة حول حرية الرأي والتعبير

في إطار مشروع حوار طلبة الجامعات الفلسطينية، نظم مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان جلستي حوار حول حرية الرأي والتعبير، الأولى في الجامعة العربية الأميركية في جنين، شارك فيها اثنان وعشرون طالباً وطالبة يمثلون مختلف الكتل الطلابية في الجامعة، والثانية في قاعة بلدية طولكرم، شارك فيها أربعة عشر طالباً وطالبة، بينهم عدد من الخريجين الجدد.

وفي جلستي الحوار، قدم عضو مجلس أمناء المركز، سميح محسن، عرضاً نظرياً حول مفهوم حرية الرأي والتعبير، تناول الجذور التاريخية لنشوء المفهوم. وقال إن هذا المفهوم قائم على عنصرين حق الإنسان في الاعتقاد بمبدأ وحقه في التعبير عنه. وسلط الضوء على المعاهدات والمواثيق والإعلانات الدولية ذات الشأن، وعرف بحقوق الإنسان، الفردية والجماعية.

وأدار محسن نقاشاً حول واقع حرية الرأي والتعبير في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، وأعطى المشاركون آراء متباينة أثناء نقاشاتهم، وانقسموا إلى فريقين، الأول دافع عن ممارسات السلطة، والآخر نقد ممارساتها. وعبر المشاركون من الطلبة عن اعتقادهم بأن العقبات التي تعترض تطبيق مبدأ الحق في حرية التعبير في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، تعود إلى عدم وجود دولة فلسطينية، والضغوط الخارجية التي تُمارس على السلطة من قبل حكومات إسرائيل، والولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي والدول العربية، وتعدد الجهات الإدارية في السلطة الفلسطينية، وعدم موضوعية أحزاب المعارضة السياسية في طرحها السياسي.

وفي نهاية الجلستين، وضع المشاركون تصورات حول آليات تعزيز حرية الرأي والتعبير في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، مثل سن قانون فلسطيني للنشر والمطبوعات يراعي المعايير الدولية لحقوق الإنسان، وفي المقدمة منها مبدأ الحق في حرية الرأي والتعبير، وكف يد الأجهزة الإدارية (التنفيذية) عن التدخل في عمل أجهزة الإعلام، وللجوء للقضاء في حال اعتقاد جهة ما أن جهازاً إعلامياً خالف القانون.

• المركز ينظم ورشة عمل حول الحقوق التعليمية في الجامعات الفلسطينية

في إطار مشروع مناصرة الحقوق التعليمية في فلسطين، الذي يديره، نظم مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، في الساعة الثالثة من بعد ظهر يوم الثلاثاء الموافق 2003/8/12 في مقره بمدينة نابلس، ورشة عمل حول الحقوق التعليمية في الجامعات الفلسطينية. شارك في الورشة عدد من طلبة جامعتي النجاح الوطنية والقدس المفتوحة، والمدعوين.

وفي بداية الورشة تحدث فريق المركز المشرف على إدارة وتنفيذ المشروع عن المشروع وأهدافه. وتحدث المشاركون من الطلبة والمدعوين عن الأوضاع الأكاديمية والإدارية داخل الجامعات الفلسطينية، والصعوبات التي يواجهونها، وبخاصة الاقتصادية منها، وأثرها على العملية التعليمية نفسها. وأوصى المشاركون في نهاية الورشة بضرورة قيام إدارات الجامعات بالعمل على تنقيف الطالب وتعريفه بحقوقه وواجباته. وطالبوا بالألّا تعتمد الجامعات على نتائج شهادة الثانوية العامة في قبول المتحقيين بها، و أن يستبدل بذلك امتحان قبول تقوم به الجامعات نفسها، كما طالبوها بالاهتمام بالأنشطة اللامنهجية.

يشار إلى أن المركز يدير هذا المشروع بالتعاون مع ممثلية إيرلندا، انطلاقاً من إيمانه بأن التعليم الفلسطيني يتمتع بأهمية خاصة وبالغة، أساسها أن اقتصاد الفلسطينيين يعتمد كثيراً على القوى البشرية، لاسيما المتعلمة منها. ويتركز المشروع على مجموعة من الأنشطة، أهمها تقديم الدعم القانوني فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان في قطاع التعليم وتنظيم مجموعة من اللقاءات الحوارية لمناقشة حالات وظواهر هذه الانتهاكات، إضافة إلى إصدار نشرة "تعليم حر" الشهرية المتخصصة في قضايا الحق في التعليم.

• المركز يدين مجدداً قرار تمديد إغلاق جامعتي الخليل وبوليتكنيك فلسطين

أدان مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان مجدداً، وبشدة، القرار الذي أصدرته سلطات الاحتلال الإسرائيلي صباح يوم الأحد الموافق 2003/8/10 القاضي بتمديد إغلاق جامعتي الخليل وبوليتكنيك فلسطين، لمدة شهر إضافي، ابتداء من صباح يوم الاثنين الموافق 2003/8/11، وذلك للمرة الرابعة على التوالي، وبشكل تعسفي، بما يحمله ذلك من حرمان آلاف الطلبة من حقهم في التعليم. وقال في بيان أصدره بهذا الصدد إن هذا القرار يشكل مخالفة صريحة للمعاهدات والمواثيق الدولية التي تضمن الحق في التعليم.

وطالب المركز قوات الاحتلال بإلغاء هذا القرار بشكل فوري لتمكين طلبة هاتين الجامعتين من ممارسة حقهم في التعليم. وناشد المجتمع الدولي، ممثلاً في هيئاته الدولية ومنظماته الأهلية، وبخاصة منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو)، التدخل العاجل من أجل إرغام الحكومة الإسرائيلية على إعادة فتح الجامعتين المذكورتين، وعدم إقدامها مستقبلاً على اقتراح مثل هذه الانتهاكات.

وبهذا القرار، تكون قوات الاحتلال قد مددت أمر إغلاق هاتين الجامعتين للمرة الثالثة على التوالي، عدا مدة الإغلاق الأولى. وكانت قوات الاحتلال قد أقدمت على إغلاق الجامعتين المذكورتين في الحادي عشر من شهر كانون الثاني (يناير) الماضي مدة أربعة عشر يوماً قابلة للتمديد حتى ستة أشهر. وبعد انتهاء مدة الأربعة عشر يوماً، سرى قرار التمديد للأشهر الستة التي انتهت بانتهاء يوم الخميس الموافق **2003/7/10**. وفور انتهاء المدة المذكورة، مددت قوات الاحتلال فترة الإغلاق شهراً آخر انتهى يوم الأحد الموافق **2003/8/10**. وينتهي التمديد الأخير يوم الأربعاء الموافق **2003/9/10**. ومنذ تاريخ الإغلاق، تقوم إدارة الجامعتين بتدريس طلبتها داخل مباني المدارس والمؤسسات الاجتماعية المتفرقة في مدينة الخليل، في بيئة تدريسية غير صحية.

تهميش الإرشاد الجامعي في الجامعات الفلسطينية

نقيصة كبرى تمس حق الطالب في الاختيار

زياد عثمان

هل الإرشاد الجامعي ترف أم ضرورة؟ هذا هو السؤال الابتدائي، فإذا كان ترفاً فلا داعي لوجوده أصلاً، بل إن وجوده يعد شكلاً من أشكال البيروقراطية المقيتة، ولكن وجوده قائم في أنظمة الجامعات الفلسطينية نفسها؛ وهذا يعني أن هذه الفرضية تحمل قدراً من التعسف، لذا فإنها لا تجد من يناصرها حتى في أوساط الإدارات الجامعية.

في ضوء ذلك يعد الإرشاد ضرورة. وإذن فلماذا هذا التهميش في عملية الإرشاد إلى الحد الذي جعل طلاب الجامعات يتندرون عليه ويقولون إنه ليس أكثر من ديكور تجميلي لا يقدم ولا يؤخر إلا في القليل النادر؟!

علاقة الطالب بالجامعة تبدأ من مكتب التسجيل والقبول، وهناك تحدد قوائم الطلاب ضمن الكليات والأقسام، ويحدد في إطار هذه القوائم مرشدين لهم، ولكن حقيقة ما يحصل هي أن الطلاب قد ينهون تسجيلهم ويتمون كل معاملاتهم وبرنامجهم بعيداً عن المرشد الأكاديمي، لأنهم يستطيعون اعتماد برنامجهم من مكتب التسجيل دونما أية إشارة إلى أن المرشد الأكاديمي قد صادق أو وافق أو أعطى تعليماته على برنامج الطالب الذي افترضه لنفسه، فما قيمة الإرشاد وما جدواه في مثل هذه الوضعية؟

المعنيون في الأمر من إدارات التسجيل أو الجامعة سيردون بالقول إن الطالب هو المسئول وليس الجامعة. لأنه ببساطة تجاوز التعليمات أو أنه لم يحترمها. قد يكون هذا ما يحصل فعلاً، ولكن لماذا تترك تلك الإدارات الطالب يفعل ما يريد حتى إن كان ضد مصلحته، في حين أن بمقدورها أن تشتترط الاعتماد النهائي لبرنامج أي طالب بتوقيع مرشده وموافقته؟ هذا إذا كانت معنية فعلاً أن تأخذ عملية الإرشاد الأكاديمي بعدها الصحيح والمنهجي والعلمي أيضاً، ونقول العلمي لأن الطلاب ينتمون دائماً من عدم التوازن بين إعداد الطلبة في الكليات والأقسام وعدد المرشدين، مما يحول عملية الإرشاد من نظام خدماتي محدد الأهداف إلى نظام عقوبة للطلاب الذي قد يصطف لساعات وربما أيام في طوابير طويلة انتظاراً لمرشده الأكاديمي، لذلك فإنه اختصاراً للوقت والجهد يقترح لنفسه برنامجاً أكاديمياً، ويتجنب المعاناة الطويلة ولكنه في كل الأحوال لا توجد أدنى ضمانات أنه سار في الاتجاه الصحيح، واستطاع اختيار المواد التي يفترض أن يختارها سواء من ضمن تخصصه أو من المتطلبات العامة.

وكذلك لا تتوقف المسألة عند قلة المرشدين بل تجاوزها إلى مستوى التأهيل والوقت الكافي لمن تضعهم إدارة الجامعة أو الكلية في الإرشاد الأكاديمي، والذين هم في غالبيتهم الساقطة مدرسون أو محاضرون، فالمدرس أو المحاضر في الجامعة حتى إن كان مبدعاً في تخصصه لا يستطيع إدارة عملية إرشاد بمضمون رسم معالم واتجاهات كاملة وشاملة للطالب ناهيك عن الجملة من الطلبة.

كما أنه بحكم ارتباطه بالتعليم كوظيفة رئيسية، فإن جل اهتمامه ووقته سيذهب للتعليم، وأما الإرشاد فيعتبر بنظره مسألة ثانوية، وعلى أية حال قام بالإرشاد أم لم يقم، فلا يوجد من يحاسب أو يراقب أو يدقق ذلك، ما دام التسجيل يتم بوجوده وبغيابه، وبمعرفة أو من دونها.

إن قصور الإرشاد الأكاديمي، وعدم قدرة إدارات الجامعات على تحويله إلى نظام ممأسس وفاعل، خلق الكثير من العثرات والإشكالات لدى الطلبة، حيث يفاجأ الطالب أنه يدرس مادة هي من تخصص كلية أخرى، كما فوجيء غيره وهو على وشك التخرج بأنه سيتأخر في تخرجه إلى فصل أكاديمي آخر لأنه تخلف في حينه عن تسجيل مادة أو مادتين، ومع الوقت لم يتدارك الطالب أو "مرشده" الخطأ الحاصل، وإذا به يواجه الأزمة في الساعات الأخيرة.

على أية حال، فإن أزمة الإرشاد في الجامعات لا تقف عند هذا الحد، فهي أيضا في جانبها الاجتماعي تواجه أزمة حقيقية؛ لأن الإرشاد الاجتماعي الناجح والفعال، سيكون له بالغ الأثر على الطالب الجديد، الذي انتقل إلى بيئة جديدة، لا يعرف الكثير من معادلاتها ومعالمها. وفي حال افتقاده إلى إرشاد اجتماعي، فإن عملية الإدماج والتكيف مع هذه البيئة ستبقى عرضة للتجربة والخطأ أو أن التعرف غير الممنهج على هذه البيئة، سيقود مع الوقت إلى عدم التوازن ما بين الأكاديمي وغير الأكاديمي، (النشاطي)، وهذا له آثار سلبية على الطالب، من ناحية القدرة على الجمع بين التعلم والانخراط الفعال والهادف في النظام المجتمعي الجديد في الجامعة.

كثيرا ما تساق الأزمة المالية باعتبارها سببا في تهميش النظام الإرشادي في الجامعات الفلسطينية، وهذا الأمر قد يحمل بعضا من الحقيقة، لكنه لا يعكس كل الحقيقة، حيث إن النظام العام في الجامعات الفلسطينية يعنونه الكثير من جوانب الخلل التي ليس للمال فيها أدنى أثر، وهنا يبدو المؤشر الديمقراطي في بنية هذه الجامعات الأساس الذي يقف وراء هذه المشاكل، وهذا ليس اتهامًا بل هو تقدير قد نخطيء فيه أو نصيب، والهدف من طرح المسألة أو لا وأخيرا إثارة نقاش حول مسألة حيوية ألا وهي مسألة: الإرشاد الأكاديمي التي يعد تهميشها نقبصة كبرى تمس الحقوق التعليمية في جامعاتنا الفلسطينية.

تعليم حر

نشرة شهرية يصدرها مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان تعنى بالحقوق التعليمية في فلسطين

العدد الثاني، آب (أغسطس) 2003

هيئة التحرير

علي خليل حمد

سميح محسن

زياد عثمان

المحتويات:

- الافتتاحية: أي جامعة نريد
- الجامعة المطلوبة
- حق المعلم في أن يقيم بعدل
- من التوجيهي إلى الجامعة
- إضاءة على التعليم المستمر في فلسطين
- التحريض ومضامين مناهج التدريس
- التأمين الصحي في الجامعات
- انتهاكات الاحتلال بحق الجامعات
- نشاطات مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان
- تعميش الإرشاد الجامعي

—

نشرة شهرية يصدرها مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان تعنى بالحقوق التعليمية في فلسطين

بدعم من الممثلة الأيرلندية لدى السلطة الوطنية الفلسطينية